# قراءة في مقومات ومعوقات قيام ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية من سبتمبر 2015 - جانفي 2017

# An analysis of the fundamentals and constraints in developing a citizenship culture in Algerian society: a field study from September 2015 to January 2017

# Une lecture des fondamentaux et des contrainte du développement d'une culture de la citoyenneté dans la société algérienne: une étude de terrain de septembre 2015 à janvier 2017

**د.فاطمة كبور**

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام

تاريخ الإرسال: 26-04-2021 - تاريخ القبول: 21-05-2021 - تاريخ النشر: 13-06-2023

**ملخص**

يعتبر مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم في العلوم السياسية والاجتماعية تركيبا وتعقيدا، ليس فقط على مستوى التطور التاريخي الذي شهده ولا يزال يلحق به إلى يومنا هذا على نحو يزيد من تعقيد دراسته والتعامل معه كمفهوم، بل وعلى مستوى الأبعاد التي تراكمت مع مرور الزمن. تهتم هذه الورقة بتحليل هذه الأبعاد من خلال دينامية هذا المفهوم كنتاج لحركة الفرد الجزائري في نضاله من أجل الحصول على حقوقه داخل المجتمع، وهذا بتحليل الصورة التي بناها الفرد الجزائري عن الفاعل السياسي من خلال مخاطبته للمسؤول في النظام السياسي، في قراءة للسياق الجزائري مع استخراج مقومات ومعوقات قيام ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري.

**الكلمات الدالة: المواطنة**؛ النظام السياسي؛ الفاعل السياسي؛ الفرد.

**Abstract**

The concept of citizenship is one of the most difficult to grasp in the politics and social sciences. Its complex historical development and ongoing evolution contribute to the difficulties in studying and comprehending it as a concept. Moreover, citizenship has accumulated various dimensions over time, further complicating the matter. The purpose of this paper is to examine these dimensions through the dynamism of citizenship as a product of the Algerian individuals' movement in his fight for social rights. This is accomplished by examining the image of the political actor that Algerian individuals have created through their interaction with political officials. Additionally, the paper analyses the components and barriers

that hinder the establishment of a culture of citizenship in Algerian society through an analysis of the Algerian context.

**Keywords:** citizenship; political system; political actor; the individual.

**Résumé**
La notion de citoyenneté est l'une des plus difficiles à appréhender en politique et en sciences sociales, non seulement en raison de la complexité du développement historique dont il a été témoin et qu'il continue de suivre jusqu'à ce jour, mais également de la difficulté de l'étudier et de le traiter en tant que concept. Le but de cet article est d'examiner ces dimensions à travers le dynamisme de cette notion en tant que produit du mouvement de l'individu algérien dans son militantisme pour les droits sociaux. Ceci nous amène à examiner l'image de l'acteur politique que l'individu algérien a créé à travers son discours sur le responsable politique. Dans ce cadre l'analyse des composantes et les obstacles à l'instauration d'une culture de la citoyenneté dans le contexte algérien apporte des éléments de compréhension de cette problématique.

**Mots-clés:** citoyenneté; système politique; acteur politique; l'individu.

**مقدمة**

تخلق فكرة المواطنة في بعض الأحيان الكثير من الموضوعات المختلفة والمتناقضة، وهذا بسبب أو رغم وجودها في الجدل العام. إذ تمثل المواطنة بالنسبة للبعض نوعًا من الأخلاق المدنية؛ وللبعض الآخر، مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الفرد بغض النظر عن مزاياه الشخصية، وأما بالنسبة لآخرين فهي إسمنت الهوية الجماعية، وعلامة بارزة وأساسية لمشاركة الجميع أو انتصار الحداثة السياسية على النظام القديم، وفي الأخير فإنّ فئة أخرى تعتبر أنّ المواطنة، على العكس هي موازنة لا غنى عنها للتجاوزات الفردية المعاصرة.

بالتالي فإنّ المواطنة كما أشار إليه "دومينيك شنابور" (Schnapper D.) ليست حالة طبيعية معطاة بحيث تولد مع الإنسان بالفطرة، كما أنّ المجتمعات المنتظمة والقائمة على مفهوم المواطنة تمثل قلة في تاريخ الإنسانية (Schnapper et Bachelier, 2000). فالمواطن لا يكون له هذه الصفة لأنّه ينتمي بالفطرة أو بالطبيعة لمجموعة سياسية ولكن لأنه يساهم في بناء وشرعنة هذه الأخيرة، وهذا يقودنا إلى القول أنّ المواطنة هي مكانة اجتماعية وسياسية في آن واحد، بمعنى أنها صيرورة مأسسة العلاقة بين الفرد والجماعة السياسية فهي ترتبط بقيم ترتقي بالفرد من مستوى التبعية إلى التحرر، إلى المساواة

والعدالة والعيش المشترك وإلى تقبل الآخر ضمن الجماعة، الشيء الذي ذهبت إليه "حنة أرنت"في تعريفها للمواطن:"هو ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه"(دو لافيكتورا ،2013.).

بالمقابل، تعتبر ممارسة المواطنة بعدا هاما للحياة الديمقراطية، فحسب التعريف المعتمد لهذه الممارسة، يمكنها أن تشكل عقبة: فهي تحدد شروط إدراج الفرد في مجموعة سياسية ما، كما يمكن أيضا أن تكون عاملا من عوامل الإقصاء. بالتالي المواطنة تلعب دورا فعالا في إحياء المشاركة السياسية للفرد مما تمنح له وللدولة السيادة، بحيث تنظم العلاقات التي يبنيها أفراد المجتمع مع المؤسسات السياسية والمجموعة السياسية بمفهومهما الواسع، وتساهم في ترسيخ فكرة الثقافة السياسية المدنية لدى أفراد المجتمع.

تعتبر دراسة مفهوم المواطنة في السياق الجزائري مثيرا للاهتمام باعتباره بلدا مرّ بتجارب انتقال ديمقراطي حاسمة وجدّ معقدة، على الأقل في فترة الثلاث عقود الأخيرة مع دستور 1989، وتقديم خطاب قانوني يعمق الانفتاح نحو القيم المرتبطة بالمواطنة مثل المساواة والمشاركة السياسية وغيرها. وهو ما سنحاول اختباره في هذه الورقة وهذا بدراسة ثقافة المواطنة لدى الفرد الجزائري في اكتشاف الصورة التي يبنيها هذا الأخير للفاعل السياسي أو المجموعة السياسية على سدّة الحكم، والعلاقة التي يمكن أن تربطه بها.

من خلال هذا البعد حاولنا إدراج سؤال محوريّ يتعلّق بالواقع الجزائريّ وهو كالتّالي: إلى أيّ مدى يمكن لطرح إشكال المواطنة في الواقع الجزائريّ أن يشرح ويوضّح لنا الاستياء والمقاطعة السّياسيّة الّتي يعيشها أغلب أفراد المجتمع الجزائريّ؟

### 1. المواطنة مفهوم شائك وديناميكيّ

اكتسب مفهوم المواطنة منذ العهد اليوناني أهميّة بالغة في حياة الشّعوب، حيث يرجع أصل استعماله إلى زمن الدّيمقراطيّة الإغريقيّة الّتي تعتبر أساس الدّيمقراطيّة المعاصرة، فقد استعمل لفظ المواطنة في الحضارتين اليونانيّة والرّومانيّة لتحديد الوضع القانونيّ والسياسي للفرد اليوناني والرّوماني ،و مرّ المفهوم بسيرورة تاريخيّة طويلة عرف خلالها تحوّلات عديدة، وهو الآن يعدّ أحد المفاهيم الرّئيسيّة في الفكر

اللّيبراليّ وركيزة من الرّكائز النّظريّة للنظم الدّيمقراطيّة الّتي تنتهجها الدّول الحديثة ومستندا علميّا للسّلوك الإنسانيّ في الجماعة داخل الدّولة.

**1.1 إعادة اكتشاف مفهوم المواطنة**

يعدّ مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت إثر تحولات متتابعة عبر الزمن، حيث يكشف" تتبع التطور التاريخي للمفهوم عن وجود عدّة مراحل تاريخية متتابعة تحرك عبرها المفهوم حتى وصل إلى الحقيقة الجوهرية أو اقترب منها " (الكواري، 2004).

فمن المؤكد أنّ مفهوم المواطنة كفكرة فلسفية وكممارسة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية وقانونية تبلورت في ظل نشأة الحضارة الغربية الضاربة في التاريخ، وبالخصوص مع ظهور مؤشرات الحداثة والتغيرات الجوهرية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث ارتكزت على تأصيل فلسفي وفكري لدى العديد من المفكرين الغربيين.

ولكن مفهوم المواطنة مع عودة الاهتمام به منذ بداية الخمسينات بعد أن كانت نظريات الدولة في العلوم السياسية هي نقطة الارتكاز للتفكير وكان هو قابعا في نقاشات الفكر السياسي خاصة الفكر اليوناني مرورا بالروماني ثم عبورا إلى الاستنارة والنهضة الأوروبية ثم الواقع المعاصر، وتنامي هذا الاهتمام في النظرية السياسية مع مطلع التسعينات ليحتل مكانة مركزية في الجدل والتحليل قد صاحبه أيضا استخدام ظهور تعريفات تتضمن أوصافا جديدة في التنظير للمفهوم، منها تكرار وصفه بأنّه "حالة"- بجانب كونه مفهوما- أي مزيج من كل المقومات السالفة في ظل علاقة ديناميكية بينها وبذلك فهمه يستلزم الوعي بطبيعته المتغيرة والمتحولة وليست الثابتة، وربطه بتصورات المواطن/ الفرد ومكانه في الساحة السياسية والاجتماعية والمجال العام (Van Steenbergen,1996)،أي النزوع إلى إعطاء المفهوم دلالة "وجودية" تصبح هي إطار فهم كل مقوماته، وذلك في ظل إعادة تعريف السياسة ذاتها لا باعتبارها علم السلطة أو القوة أو الدولة بل باعتبارها بالأساس ممارسة الحرية والوجود الإنساني في المجال العام، وبهذا يكتسب مفهوم المواطنة ومفهوم السياسة – معا- دلالة وجودية فردية بعيدا عن الانشغال بجذور المفهوم تاريخيا أو الاكتفاء بالمركز القانوني الدستوري الذي لا يعكس بالضرورة الواقع السياسي والمكانة السياسية والاجتماعية. (Walzer , 1990)

بالتالي فإنّ أي محاولة لإيجاد معنى وفهم دقيقين لمفهوم المواطنة بمختلف أبعاده النظرية والإجرائية لا يأخذ في الحسبان الصفة الديناميكية والتطورية سوف تؤول للفشل. فبعدما كان هذا المفهوم في زمن غير بعيد، يشير إلى الاشتراك مع الآخرين في حيز جغرافي يسمى الوطن، ويحمل الطابع العاطفي في تحريك الفرد في نشاطاته وعلاقاته مع الآخرين، أصبح للمفهوم نظرة مغايرة ذات بعد اقتصادي وسياسي واجتماعي وقانوني للعلاقات بين المواطنين.

### 2.1 المواطنة كمفهوم متعدد الأبعاد

لا يعتبر مفهوم المواطنة مفهوما سياسيا فقط، فإلى جانب المفهوم السياسي الذي ظهر في القرن 19 والمرتبط بالحق في الانتخاب، والتمثيل البرلماني، والانضمام للأحزاب ،والمشاركة بصفة عامة في ممارسة السلطة السياسية في إطار ما يعرف بالدولة – الأمة- ،نلاحظ توجهات هادفة إلى التقليل من الشحنة القانونية التي تحصر المفهوم في علاقة الفرد بالدولة، لتحوله إلى مفهوم لا يقتصر على المجال السياسي وحده، قدر ما يستوعب أيضا مختلف قيم المجتمع المعاصر، في كثير من تمظهراتها المجتمعية والمؤسساتية.

أصبح ينظر إلى مفهوم المواطنة، باعتباره أفقا يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى حركية اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية، للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن حريتهم وكرامتهم. وفي هذا السياق، تقدم مساهمة "توماس مارشال" نموذجا نظريا، يقترح نوعا من التجاوز للمفهوم في صورته الأنوارية، وذلك انطلاقا من مسعى نظري يروم توسيع دلالته في ضوء متغيرات النصف الأول من القرن العشرين.

أيضا هناك المفهوم الثقافي أو الديني المتعلق بحرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية والذي ينظر للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم، إذ أنّ أبحاث "جون رولز" في موضوع العدالة، ودراسة "ويل كميلك"، في موضوع التعددية الثقافية التي اتجهت إلى استيعاب مفهوم المواطنة في إطار التعدد الثقافي، إضافة إلى المناقشات التي تربط اليوم مفهوم المواطنة بالهوية والقيم والمساواة، وبموضوع الشرعية، كما ابتكر البعد الاقتصادي الذي ينطلق من المساواة في الفرص وعدم تهميش

الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء، ليصبح جزءا مهما في بناء مفهوم المواطنة بحيث أصبح تعريفها "إنّها تتشكل من الحقوق المدنية التي تتضمن حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى تنظيمات سياسية مشروعة والحقوق الإجتماعية والإقتصادية التي تحتوي على الرفاهية الإقتصادية والأمان الإجتماعي (علي، 2013) كل هذه الأبعاد أسهمت في إغناء وتوسيع حقول دلالة مفهوم المواطنة.

وفي نفس السياق فمفهوم المواطنة ليس مفهوما قانونيا وإنما له شق حركي معني بالممارسة. وعليه فإننا نجد قدرا كبيرا من التنوع فيما يتعلق بتعريف المواطنة يمكن إجماله في تعريف د. سمير مرقس: "باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد". (مرقس، 2006).

## 2. الإطار المنهجي

للإجابة عن السؤال المطروح قمنا في إطار تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه عن الفعل الاحتجاجي بالجزائر في سياق ما سمي بـ"الربيع العربي" بتحقيق ميداني، إذ بعد النزول إلى الميدان ابتداء من سبتمبر 2015 في مراحل وفترات متقطعة أنهينا تحقيقنا الميداني في جانفي2017 بجمع كل مفردات التحقيق، تحصلنا على903 استمارة من أصل 1130استمارة وزعت على أفراد من مختلف ولايات الجزائر: الجزائر العاصمة، وهران، باتنة، عنابة، سعيدة، بسكرة، خنشلة، تيزي وزو، سطيف، بومرداس، تيميمون، ورقلة، أدرار، مسيلة، وسيدي بلعباس. علما أن مجتمع بحثنا هو كافة الشعب الجزائري الذي بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42.2 مليون نسمة حتى 1جانفي 2018، حسب الديوان الوطني للإحصائيات. ترتكز هذه الورقة على نتائج بعض الأسئلة من الاستمارة تمّ توجيهها للمبحوثين لتفكيك واستخراج بعض مؤشرات ومحددات ممارسة المواطنة في السياق الجزائري في الفترة المدروسة، وأهم هذه الأسئلة هو السؤال التالي: إذا كنتم أمام مسؤول سياسي (نقصد فاعل من السلطة الحاكمة) ماذا ستقولون له؟

## 3. عرض النتائج

### 1.3 صورة المسؤول في النّظام لدى الفرد الجزائريّ

للتّعرف على الصّورة الّتي يبنيها الفرد الجزائري عن المسؤول في الحكومة الجزائرية، قمنا بطرح أسئلة مفتوحة على المبحوثين محاولين من خلالها استخلاص إجابات لبعض التّساؤلات: - هل هذا المسؤول برلمانيا كان أم يشغل منصبا في الحكومة القائمة أو فاعل من المجتمع المدني يمثّل الفرد الجزائريّ؟ - كيف يصف الفرد الجزائريّ هذا المسؤول؟ - ماذا ينتظر منه، هل ينتظر منه التّغيير أم فقد الأمل منه؟

- ما هي العبارات والتّعابير الّتي يستعملها الفرد لمخاطبة هذا الأخير؟

#### 1.1.3 المسؤول السياسي من خلال خطاب الفرد الجزائري

نتائج التّحليل الكمي للسّؤال حول ما يمكن أن يقوله الفرد إذا ما وجد نفسه يوما أمام مسؤول سياسي، أدرج هذا السؤال المفتوح للسماح للفرد أن يعبّر عمّا يدور في ذهنه من أفكار وتمثلات عن صورة المسؤول السياسي في الجزائر، وبالتالي يقدّم لنا كباحثين مؤشرات بناء هذه الصورة وأهمّ ملامحها.

**جدول رقم (01): محتوى خطاب الفرد الجزائري أمام المسؤول**

| الإجابة / السؤال | إذا كنتم أمام مسؤول سياسي ماذا تقولون له؟ | |
|---|---|---|
| | التكرار | النسبة % |
| قدموا الفرصة للشباب وحافظوا على الأمن وحقوق المواطن. | 157 | 17.39 |
| كونوا عادلين وتحمّلوا المسؤولية وأوفوا بوعودكم واخشوا الله في الشعب وحاولوا معرفة ما يريد واعلموا أنكم ستحاسبون يوم القيامة. | 245 | 27.13 |
| فكروا في مصلحة البلاد بدلا من مصالحكم الخاصة، وكفوا عن الكذب والسرقة ونشر الفساد فأنتم لا تمثلون الشعب. | 236 | 26.14 |
| لن أقول شيئا فصوتي لن يسمع ولكن أؤمن بأن التغيير قادم. | 66 | 7.31 |
| دون إجابة. | 153 | 16.94 |
| أخرى | 46 | 5.09 |
| **المجموع** | **903** | **100** |

يظهر جليا من خلال تفيئة أجوبة المبحوثين أن طبيعة الأجوبة أو بالأحرى توجّه الأجوبة هو موقف سلبي اتجاه المسؤول السّياسي في النّظام الجزائري: استياء، عدم الرضا،

وعدم ثقة، فكانت أوّل رسالة تدعو المسؤول الجزائري "لأن يكون عادلا، يتحمّل المسؤولية، يوفي بوعوده، ويخشى الله في الشّعب ويتقرّب منه، وليعلم أنّ يوم الحساب قادم عند اللقاء بالله"بنسبة 27.13 % ،تأتي الرّسالة الثانية بنسبة 26.14 % "فكّروا في مصلحة الشّعب بدلا من مصالحكم الخاصة، وكفّوا عن السّرقة والكذب ونشر الفساد، فأنتم لا تمثلون الشّعب الجزائري "، أمّا ثالث أمل ورسالة كانت "قدّموا المشعل للشّباب"بنسبة 17.39%. وآخر رسالة هي الاستسلام والسّكوت لأنّ الفرد الجزائري يعلم أن هذا المسؤول لن يسمعه، ولن يستمع له بنسبة 7.31 %.

بعد التّطرق إلى ما يخالج أعماق الفرد الجزائري إذا ما وجد نفسه أمام مسؤول جزائريّ، وبعد القيام بتحليل المحتوى الفئوي لإجابات المبحوثين. ارتأينا أن نستخرج مؤشرات أخرى لقياس العلاقة بين المسؤول والفرد الجزائريّ بالتّعمق في تحليل الإجابات، وذلك باستخراج أهم الكلمات وبالخصوص العبارات الّتي استعملها هذا المبحوث في المخاطبة، وبالتّالي وصف هذا المسؤول. من خلال القراءات المتكرّرة لإجابات المبحوثين لاحظنا عودة عبارات في جلّ إجابات المبحوثين وقمنا بتحليل كميّ لهذه العبارات فتحصلنا على الجدول التالّي:

**جدول رقم (02) الكلمات والعبارات المستغلة من طرف الفرد الجزائري لوصف المسؤول السياسي.**

| السّؤال / العبارات المتكررة | إذا كنت أمام مسؤول ماذا ستقول له ؟ | |
|---|---|---|
| | التّكرار | النّسبة % |
| لا أؤمن بأيّ مسؤول هو لا يمثّلني. | 28 | 10.41 |
| تحمّلوا مسؤوليتكم وحافظوا على الجزائر. | 34 | 12.64 |
| كل واحد يخدم مصالحه. | 23 | 8.55 |
| خافوا ربّي في الشّعب، حسبي الله ونعم الوكيل. | 40 | 14.87 |
| بركاو ما تسرقوا وأوقفوا اللا عدالة. | 51 | 18.96 |
| إرحل وقدّم استقالتك. | 21 | 7.81 |
| أخدموا بصدق ما تعرفوش شعبكم واش إحب. | 39 | 14.50 |
| خلو الشّباب يعمل. | 14 | 5.20 |
| أعطيني خدمة،"logement". | 19 | 7.06 |
| **المجموع** | **296** | **% 100** |

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ أهمّ العبارات الّتي يخاطب بها الفرد الجزائري مسؤوله تعبّر عن سخط وعدم رضا هذا الأخير من ممارسات المسؤولين، إذ سجلت عبارة "بركاو

ما تسرقوا وأوقفوا اللاعدالة " أعلى نسبة بلغت 18.96%، تليها عبارة "خافوا ربّي في الشّعب، حسبي الله ونعم الوكيل "بنسبة 14.87 %، وبعدها مباشرة بقيمة متقاربة عبارة "أخدموا بصدق، ما تعرفوش شعبكم شوفوا واش إحب "بنسبة 14.50 %، لتأتي عبارة "تحملوا مسؤوليتكم وحافظوا على الجزائر" بنسبة 12.64 %، كما استعمل الفرد الجزائري عبارة "لا أؤمن بأيّ مسؤول، هو لا يمثّلني"بنسبة بلغت 10.41 %.أمّا العبارات الأخرى الّتي حظيت بتكرار بنسب متقاربة هي "كلّ واحد يخدم مصالحه"بنسبة 8.55 %. "اِرحل وقدّم استقالتك "بـ 7.81 %،"أعطيني خدمة، سكن "بـ7.06 % وجاءت أقل نسبة "خلّوا الشّباب يعمل" بنسبة 5.20 %.

### 2.3 قراءة في مختلف أبعاد المواطنة

بعد تحديد التّكرارات المختلفة للعبارات يتبيّن لنا أنّ أهمّ المعاني الّتي تتضمنها هذه الأخيرة ويمكن أن تحيلنا إلى بناء صورة هذا المسؤول لدى الفرد الجزائري، فإذا كان هذا الأخير يخاطب المسؤول بعبارات يطالبه فيها بإيقاف السّرقة والرّشوة والنّهب، فإنّه يعتبره كذلك، ويتخّذ "الفعل "كمؤشر لمواصفات هذا الفاعل "المسؤول". ومن بين إجابات المبحوثين على السّؤال الّتي شدّت انتباهنا: "أنتم سارقون، وخونة، وكذابين ومنافقين، لن تنجحوا في تحطيمنا والقيام بإيذائنا"، بالتّالي فهذه المواصفات الّتي أشار لها هذا المبحوث نتلمسّها في العبارات الّتي استعملها الفرد الجزائري بأعلى نسبة لمخاطبة مسؤول ما. أمّا المواصفات الأخرى الّتي يمكن استخراجها من هذه الجمل المتكررة في إجابات الفرد الجزائريّ فهي: "عدم الصّدق والمعرفة بما يحتاجه الشّعب الجزائريّ "، وكأنّ الفرد الجزائريّ يعتبر المسؤول غريبا عن المجتمع، جاهلا لما يجري به وبمن يعيشون فيه، يعتبر المسؤول أجنبيّا بحكم ممارساته وقراراته السّياسية، فهو لا يحسّ بمعاناة الشّعب، ولا بحرمانه.

ومن خلال مجموعة أخرى من العبارات والجمل الّتي اختارها الفرد الجزائريّ في إجاباته نجد بعض الصّفات الّتي لا تعتبر المسؤول ممثّلا لهذا الفرد، "لا أؤمن بأيّ مسؤول، هو لا يمثّلني "يرفض الجزائري هذا المسؤول وتمثيله، وكأنّه يصرح بأنّه لم يشارك في اختياره. بالتّالي فإن هذه العبارات تدفعنا إلى إعادة النّظر في آليات توزيع المهام، وأيضا آليات اختيار ممثلي الشّعب، فإذا كان الانتخاب أو الاقتراع هو دمقرطة للفعل السّياسي،

ومشاركة سياسية لفواعل المجتمع في اختيار ممثليهم، وفي سيرورة اتخاذ القرار في النّظام السّياسي فإنّ هذه الآلية في السياق السياسي الجزائري لم تعد تمثّل إلّا واجهة لجمهورية ديمقراطية شعبية، ولعلّ المقاطعة المتكرّرة من طرف الشّعب الجزائري لمواعيد الانتخابات خصوصا التّشريعية منها تؤكّد هذا الافتراض.

بالإضافة إلى هذه الصّفات الّتي تمّ استخراجها من خطاب الفرد الجزائري مع مسؤوله، نجد جملا أخرى تميل إلى إعطاء صورة عدم تحمّل المسؤولية وعدم الحفاظ على البلد (الجزائر)، وكأنّ الجزائريّ يشكّك في نقطتين لدى المسؤول الجزائريّ، من جهة كفاءته وقدرته على تحمّل المسؤولية، ومن جهة أخرى وطنيّة هذا المسؤول، فالفرد في جلّ تعبيراته لا ينس أن يذكّر المسؤول الجزائريّ بالوطن، "حافظوا على الجزائر"، "خافوا ربّي في بلاد الشّهداء"، "الجزائر أمانة"، هي ألفاظ وجمل لم يتوان الفرد الجزائريّ عن استعمالها، فأحد المبحوثين قال لو وجدت أمامي مسؤولا في النّظام الجزائريّ، رغم أنّ هذا صعب سأقول له: "اِعمل من أجل الشّعب، هذه رسالة الشّهداء، ولا تقدّم الدّولة للأجنبيّ، فكلّ مسؤول جزائريّ له أملاك في الخارج"، وآخر يؤكّد ويقول: "إذا لا يمكنك تحمّل المسؤولية، فارحل وأتركها للكفاءات والشّباب".

في محاولة لفهم المواطنة كعملية مأسسة للرابط بين الفرد والمجتمع السياسي، يقودنا تحليل الصورة التي بناها الفرد الجزائري عن الفاعل السياسي كما أوضحناه في تحليل خطاب الفرد الجزائري في العمل الميداني إلى الاستشهاد بتعريف "مارشال" (T.H.Marshall) الذي اعتبر المواطنة هي انتماء ومشاركة في آن واحد، فيقول: "المواطنة هي رتبة تعطى لمن هم أعضاء بصفة كلية لمجموعة ما، كلّ من يتمتعون بهذه الرتبة هم سواسية في الحقوق والواجبات التي تمنحها لهم هذه الرتبة". (Gaucher, 1999).

يقدم لنا هذا التعريف لمارشال العناصر الأساسية لفهم الدينامية التي تربط الفرد بكيان اجتماعي، فالمواطنة تعمم للفرد المنتمي لمجموعة ما بصفة كلية، هي رتبة لها حقوق وواجبات، يعني أنّ المواطنة هي في آن واحد انتماء ومشاركة، وبالتالي هي تحدد شروط ممارسة الديمقراطية.

فمن خلال نفس السّؤال المفتوح الّذي طرح على المبحوثين سنحاول استخراج ومعرفة تمثّلات وآراء وحتّى الممارسات الاجتماعية لهذا المبحوث عبر الكلام الّذي يصدر عنه،

بالتّالي استخراج وفهم العلاقة الّتي تربط بين الفرد والنّظام الحاكم، أي علاقات السّلطة أو القوّة بين الحاكم والمحكوم. يتضّح لنا من خلال اختيار الجمل والكلمات الّتي استغلها واستعملها الفرد الجزائريّ في مخاطبة مسؤوله، أنّ طبيعة العلاقة الّتي تربطه به هي علاقة استسلام وضعف، فالحاكم في موقع القوّة، والمحكوم يخضع وينفّذ، وهذا ما يمكن أن نتلمسه من خلال العبارات التّالية: "خافوا ربّي في الشّعب، حسبي الله ونعم الوكيل"، هذه الكلمات المترابطة تدّل على مواقع التّموضع في العلاقة بين الشّعب والحاكم، فالعبد يلجأ إلى مناجاة الرّب عند بطش ظالم لم يقدر على ردع ظلمه أو إيقافه.

لم يستعمل الفرد الجزائريّ أسلوب التّهديد والوعيد من أجل التّغيير، بل كان يستعمل أسلوب الرّجاء والاستنجاد بقوّة أعلى وأكبر يمكنها أن تردع هذا الحاكم وهي القوّة الإلهية فبعض المبحوثين قالوا: «خافوا ربّي فيكم وفي شعبكم، يوم القيامة ستحاسبون على كلّ فرد "، أي بمعنى أنا لست في موقع قوة لمحاسبتكم بل هناك ربّ يمكنه فعل ذلك.

كما استعمل المبحوثون عبارات أخرى هي " أعطيني خدمة، سكن"، هذا الموقع في العلاقة بين المسؤول والفرد يجعل المسؤول في موقع المالك المتحكّم في توزيع الثّروة .و هنا تظهر لنا فكرة توزيع الريع أو ملكيته التي تحيلنا إلى الإشارة إلى فكرة مهمة وهي : إنّ من خصائص الاقتصاد الريعي أنّه دائما يجعل الأفراد تابعين له وينتظرون منه، وهذا ما يبرر أنّ الفرد الجزائري لا يبادر، بل دائما يحتاج وينتظر من يعطيه ومن ينفق عليه (شهرية عند الدولة) وهذا الفرد الّذي يستعمل عبارة "أعطيني"، وكأنّ الدولة مجبرة بتوفير هذا المطلب دون مشاركة ومبادرة الفرد في توفيره، ويعبّر عنها كحق مشروع لابّد للدولة أن توفّره له.

بل يلجأ للقوّة والتّكسير والعنف للمطالبة به، فقد سجّلنا في مختلف أعمال الشّغب الّتي عرفتها الجزائر مواكبة لما حدث بالبلدان العربية أنّ طبيعة هذه الأعمال، ما هي إلاّ ردود أفعال عابرة لا تدوم في الزّمن وتعبّر عن مطالب غير مؤطرة وغير محدّدة. فمثلا في إحدى البلديات تمّ نشر قائمة المستفيدين من السّكن الاجتماعي ما أثار غضب البعض فقاموا بالاحتجاج والتّكسير والتّحطيم. وهذا يدفعنا إلى التّساؤل حول ثقافة المواطنة لدى هذا الفرد الجزائريّ في بعدها الاقتصادي الّذي يعتبر جزءا مهمّا في بناء مفهوم المواطنة وتطوره حسب طبيعة النظام الاقتصادي كما أشار إليه كريستفور ماكال

(Christopher Mc All in Gaucher, 1999) في إحدى مقالاته أين حاول شرح بناء وتطور مفهوم المواطنة وممارستها من خلال الزبائنية واليبرالية والنيوليبرالية، إذ توصل هذا الباحث إلى أنّ المواطنة لا يمكن أن توجد إلا إذا تمكنت الفواعل الاجتماعية من تبني قوانين السوق التي خطأ تفهم وتعتبر طبيعية "(Christopher Mc All )، بالتالي طبيعة النظام الاقتصادي تساهم في تشكيل المواطن الفرد الحر والمبدع والمنتج لا المستهلك.

لكن إلى أيّ مدى تساهم علاقة القوّة بين الحاكم والمحكوم في إنتاج ثقافة المواطنة في بعدها الاقتصادي؟ إذا كان الفرد الجزائريّ في علاقته مع الحاكم يتموضع في خانة المسكين والمحتاج، فهذا يجعلنا نثير ونعود لبعض المفاهيم المفتاحية الّتي يمكنها أن توضّح لنا هذا، مثل: التّنشئة الاجتماعية، العنف، العشرية السّوداء والنّظام الاقتصادي. إذ لا يمكن إنكار ما أحدثته التحولات الاقتصادية في الجزائر في بنية وحركية المجتمع (عياشي عنصر، 1999، ص 398).

وهذا يستدعي الوقوف على أهم المحطات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، ومن أبرز هذه المحطات فترة السبعينات والثمانينات حيث تم تبني النظام الاشتراكي القائم على أساس فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية، والتي خلفت تكريس فكرة الاتكال واللامبالاة وعدم تقديس العمل، وبعدها جاءت مرحلة اقتصاد السوق بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 التي انجر عنها مرحلة انتقال الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر القائم على مفهوم المؤسسة الإنتاجية المنافسة والاستثمار والقطاع الخاص ...لكن يبقى أنّ المحرك الأساسي لكلا المرحلتين هو الريع. وبالتالي فإنّ الفرد حتى وإن كان لديه أموال فهو يفتقر لثقافة تحريك الأموال والمخاطرة في الاستثمار وهو ما يكبح ظهور المواطن ويشجع ظهور الفرد التابع.

### 4. مناقشة النتائج

تختلف الحقوق والواجبات المحدّدة لصفة المواطنة من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر داخل المجتمع الواحد إذ ليست بالضرورة متجانسة أو متساوية، فهي تختلف باختلاف أيديولوجيات الدول والإشكالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي أثارتها المواطنة تاريخيا. ولقد تطورت هذه الإشكالات عبر المراحل التاريخية المختلفة، وتبلور من خلالها مفهوم المواطنة وأخذ معنى يعكس إلى حدّ بعيد نموذج الدولة السائد وشكل التنظيم السياسي المهيمن. في هذا العنصر سنحاول من خلال النتائج المتحصل عليها في الميدان أن نبين أهم العوائق التي تقف كعقبة أمام إمكانية تأسيس قواعد ممارسة مبدأ المواطنة في الجزائر، ليس في طبعها الغربي بكل أبعادها، ولكن في بعض منها، بحيث ودون التعمق في البعد الفلسفي والفكري نوجّه جهودنا إلى الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، وذلك بقياس هذا المفهوم على مجموعة من المستويات التي من شأنها استخراج أهم العقبات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تكون غالبا متداخلة مع بعضها البعض وتؤثر على ممارسة المواطنة بصفة متفاوتة.

#### 1.4 العائق في بعديه السياسي والقانوني

يتراوح تعريف مفهوم المواطنة بين كونها عضوية في جماعة سياسية مما يطرح قضايا الهوية والولاء والانتماء، والالتزام السياسي وعلاقة الفرد بالجماعة ونظام الحكم لتلك الرابطة، أو النظر للمواطنة باعتبارها مركزا قانونيا، وبالتالي يستدعي قضايا الحريات والحقوق والفضائل المدنية والمشاركة السياسية، إذ يصبح رصد التحول في معنى المواطنة هو رصد للتحول في مكوناته الدلالية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى وتجلياته في الواقع ومؤشرات دراسته. ومن ناحية أخرى، المواطنة يمكن أن تتمثل في المجتمعات الديمقراطية كمبدأ للشرعية السياسية. فالمواطن ليس فقط فرد يتمتع بحقوق تسمح له بتثمين صلاحياته السياسية والاجتماعية بل يملك أيضا جزءا من السيادة السياسية، فمجموع المواطنين يشكلون جماعة سياسية وباسم هذا المجموع يصبح للحكام حق في الحكم، كما ويصبح هذا المجموع من المواطنين هم المعنيون باختيار من يحكمهم ومراقبة أعمالهم ومحاسبتهم.

استنادا لما جمعناه من مؤشرات من خلال خطاب الفرد الجزائري عن الفاعل السياسي وعن النظام القائم يتبيّن لنا أنّ علاقة القوة التي تربط بين الحاكم والمحكوم هي عدم التكافؤ في السلطة وعدم الثقة، فمن ناحية تكافؤ السلطة، المحكوم يشعر بالضعف اتجاه حاكم يسرق وينهب وهو لا حول ولا قوة له، لا يمكنه لا مراقبته ولا محاسبته، وما شهدته الساحة السياسية والاقتصادية مؤخرا يؤكد ذلك، في مجموع فضائح الفساد والسرقة وتبييض الأموال التي أصبحت تملأ صفحات الجرائد ومقدّمات نشرات الأخبار.

فالمعروف عن طبيعة النّظام السّياسي في البلدان العربية عموما وفي الجزائر خصوصا أنّه نظام باتريباركي، لا يعترف بتكافؤ العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويميل عدم التّكافؤ هذا لصالح الفئة الحاكمة، فهي يمكنها أن تتحكّم في مختلف مؤسسات النّظام، ما يجعل المحكوم يشعر بالضّعف والتّبعية الدّائمة، وعدم النّضج للمشاركة في اتخاذ القرار. هذا الشّعور بالضّعف قد ترجمه الفرد الجزائري من خلال العبارات والتّعابير الّتي حاول أن يخاطب بها حاكمه (المسؤول في النّظام القائم)، كما تمّ توضيحه أعلاه.

ويؤكّد عليه أحد المحامين والنّاشطين في حقوق الإنسان "مقران آيت العربي"في مقابلة له مع يومية الوطن الناطقة باللغة الفرنسية شهر جانفي 2011، أين قال: "الأنظمة العربية تقوم على التّعسف، والرّشوة، والإقصاء وتزوير الانتخابات"، ويصف الناشط والأستاذ الجامعي "عبد السّلام علي راشدي «هذا النّظام الجزائريّ بالشّعبويّ الّذي من خلال إيديولوجية الشّعبوية يفرض تناغما مثاليا بين الزّعيم والجماهير الشّعبية (Cherfaoui، 2011) .

بالتالي، فإنّ إيديولوجية السلطة في الجزائر وطبيعة الحكم تنسب إلى نظام سياسي تتصف ممارسات فواعله بكونها مصلحية زبونية، وغريبة عن المجتمع، كما يوصف النظام بأنه نظام تسلطي، دولتي، أمني، فرداني، مشخصن، رعوي وزبائني وفاسد.

يعتبر الفساد ومنه الدولة الفاسدة أكثر المصطلحات استخداما في وصف زبائنية النظام السياسي، وهو في الأساس وصف للحكام أنفسهم، ينطبق على النظام والدولة بحكم انتشار ممارسة الفساد في النظام ومؤسساته، يقصد بالفساد عادة تحقيق منفعة غير مستحقة بشكل غير مشروع ومن خلال الالتفاف على الإجراءات والقوانين أو مخالفتها، ومن تجلياته الأكثر شيوعا الرشوة والحصول على منافع مادية واقتصادية من خلال

استغلال المنصب العام، وعقد الصفقات خلافا للقانون أو تحايلا عليه، بغرض الحصول على منافع غير مستحقة وغير قانونية... الخ (أديب، 2001).

يشكل الفساد بكل تجلياته الوجه البشع للسلطة والإدارة الذي يتعامل معه الفرد بشكل يومي ويكون منظورا وواضحا بالنسبة إليه، ففي الدولة التي تشهد أزمات سياسية أو اقتصادية، يطفو الفساد إلى السطح، ويصير واحدا من مكوناتها، حيث يصبح للممارسات غير المشروعة من المبررات ما يجعلها مألوفة لدى الجميع، حكاما ومحكومين، وعليه فإن التحليل هنا لا يتعلق بظاهرة عرضية استثنائية، بل يتركز حول الفساد البنيوي الذي يأخذ شكل نظام مواز للنظام السياسي والاجتماعي القائم يشمل المستويات كلها، في القمة والقاعدة معا، وبفعل ما ينتج من نظام الفساد، تبدو الأوضاع طبيعية، بعد أن تسيطر ثقافة الفساد، وتسود القنوات غير المشروعة وتصير رسمية في مطلق الأحوال، بما يساهم في تعطيل القنوات والوسائل المشروعة في العمل السياسي والاقتصادي، فتكون مؤسسات الدولة وأنظمتها غير قادرة على الاستجابة وعلى ملاءمة الأوضاع المستجدة.

يؤثر الفساد مباشرة في عناصر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يبرز من خلال علاقات تبادلية عكسية بين الظاهرة ومستوى النمو، ويؤدي ضعف فاعلية النظام السياسي إلى نمو الفساد والعكس صحيح (ليمام، 2011). ففي أغلب البلدان النامية التي أصبح الفساد فيها قاعدة للحكم، تعرف النخب تقهقرا ملحوظا، بالرغم من امتلاكها لموارد رمزية ومعرفية، لأن الفساد يشكل حائلا يقف ضد فعالية النخبة، والسعي نحو تدجينها وترويضها بشتى السبل.

يعتبر الانتشار الواسع للرشوة في البلد المعني وعلى مختلف مستويات الإدارة تعميما للفساد، ويمكن اعتبار أحد أشكال إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية لمصلحة الموظفين والوسطاء، وعندما تنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع، يجب الظن بأن ذلك يجري بعلم وقبول قادة النظام، لا بل قد يكون أحد الأشكال الواقعية لشبكات الأمان للموظفين خصوصا، لتعويض الرّواتب المتدنيّة وزيادة مستوى الدّخل والرّفاه بما يعوّض جزئيّا الجمود في الحراك الاجتماعيّ الصّاعد لدى بعض الفئات.

تشكّل الزّبائنيّة من منظور شكل الإدارة وطرق عملها، أحد أشكال وتجليّات فساد الدّولة وخروجها على إجراءاتها وأنظمتها، والزّبائنيّة أو الزّبونيّة بعبارة أخرى، هي المحاباة وتعيين الأقارب والموالين في المناصب العامّة أو الخاصّة، وتفضيلهم على غيرهم من منافسيهم في التّعاقدات المختلفة من غير حقّ، واستخدام الصّلات والعلاقات الخاصّة والشّخصيّة بدلا من احترام الأنظمة والقوانين وانتشار الواسطة piston وما إلى ذلك من ممارسات.

يمكن اعتبار الزّبائنيّة كإحدى وسائل تعميم الفساد وتوزيع الرّيع النّاجم عنه، من أجل تقويّة الرّيع السّياسيّ وتجديد الولاء "توظيف المحاسبين في أجهزة الدّولة" وهي إحدى وسائل توزيع الرّيع الاقتصاديّ أو الماليّ أو السّياسيّ، كما يمكن استخدامها لتكون شكلا من أشكال الثّورة المضادة، أو آليّة تشكيل القوى المضادة للتّغيير والثّورة. وهي تشكّل تجسيدا متطرفا للممارسات النّفعيّة ولفلسفة الفصل بين السّياسة والأخلاق "غير أنّ ثمة فساد ممنهج يمكن أن تلجأ إليه النّخب السّياسيّة أو الاقتصاديّة الحاكمة أو صاحبة القرار في مجالها، بالتّالي لا تعود المسألة أخلاقيّة، أو فرديّة أو قانونيّة، بل تصبح مسألة نهج مقصود لتشكيل العلاقات المجتمعيّة ومنظومة القيم والتّعاملات على نحو معيّن وبما يخدم أهدافا بعينها.

### 2.4 العائق من البعد الاقتصاديّ للمواطنة

إذا نظرنا إلى النّظام السّياسيّ من بعد اقتصاديّ، يمكن وضع النّظام السّياسيّ في الجزائر في خانة الدّولة الرّيعيّة أو النّظام الرّيعيّ الّذي يدخل من باب الاقتصاد، ولكنّه يتجاوزه إلى الاجتماع والسّياسة. الرّيع في الاقتصاد هو ذاك العائد (الدّخل) الّذي ينتج من وضعيّة من يحصل عليه بحكم ملكيته، أو موقعه، أو أفضليّة يتمتّع بها من دون انخراطه المباشر في عمليّة الإنتاج، ويعتبر الرّيع العقاريّ من الأمثلة التّقليديّة على هذا النّظام، على شكل بدلات إيجار وعائدات تأجير الأراضي الزّراعيّة، وكذلك السّماح باستثمار النّفط والموارد المنجميّة، والفوائد المصرفيّة... إلخ.

وكذلك يمكن أن يؤدّي احتلال شخص أو جهة موقعا مؤثّرا في بلد ما إلى القدرة على الاستفادة من هذا الموقع لتحقيق منافع جديدة كليّا، أو منافع تفوق ما هو مفترض بحسب المنطق الاقتصاديّ البحت، من خلال إجراءات احتكاريّة أو ملكيّة حقوق، أو

من خلال التّحكم بالإجازات أو الإجراءات، أو فرض المشاركة بالأعمال أو الأرباح، أو الدّخول كشريك مباشر في ملكيّة المشروع.

بناءً على ما سبق، فإنّ النّظام الرّيعيّ هو الّذي يلعب الرّيع فيه دورا حاسما في اقتصاده وموارده، وتستخدم فيه السّلطة على نحو ريعيّ، وتشكّل الدّول النّفطيّة المثال الأكثر جلاءً، وكذلك يشكّل القطاعان العقاريّ والمالي مجالين رئيسيين للرّيع إلى جانب القطاع الاستخراجيّ، غير أنّ السّؤال الأهمّ هو كيف تساهم الدّولة الرّيعيّة في تقويض السّلطة الرّمزيّة والمعرفيّة للنّخبة، وتحدّ من فعاليتها وقدرتها على تحقيق التغيير والإصلاح؟

يتجاوز مفهوم الدّولة الرّيعيّة البعد الاقتصاديّ، ليشمل أبعادا أخرى من وظائف الدّولة ومجالاتها، ومن العلاقات المجتمعيّة، ويستخدم تعبير الدّولة الرّيعيّة أيضا للإشارة إلى نمط العلاقات النّفعيّة – الماديّة- الّذي يسود بين الحاكم والرّعايا، فالدّولة تجبي الرّيع لزيادة ثروة الحكام، وتوزع حصّة منه على الرّعايا بحسب درجة القرابة والصّلة والولاء مع مركز القرار أو الحاكم، أو بما يخدم تأمين استقرار الحكم وتجديد السّلطة من خلال ضمان ولاء المنتفعين من التّوزيع.

انطلاقا من هذه السّمة الرّيعيّة، الاقتصاديّة والسّياسيّة، يمكننا فهم اندماج بعض النّخب في فلك السّلطة ومؤازرتها والانتفاع من مواردها، بينما تتعرّض نخب أخرى إلى التّهميش والإقصاء وحتّى تهرئتها من خلال محاربتها في موارد رزقها، وهي ظاهرة كثر الحديث عنها في البلدان العربيّة بما فيها الجزائر.

إذن فإنّ الفرد الجزائريّ في خطابه قد تبنى هذه الإيديولوجيّة الرّيعيّة فقد أصبح يطلب من المسؤول حصّته من الرّيع "أعطيني سكنا ..."، فلم يعد مفهوم المواطنة والدّولة المدنيّة الّتي تزيد فيها المأسسة وترتفع نسبة المشاركة السّياسيّة هي الثّقافة السّائدة في بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل توزيع الرّيع هو مبدأ إنتاج علاقات السّلطة في النّظام الجزائريّ بدل بناء علاقات مواطنة تقوم على الحقّ والشّرعيّة.

فالنّظام الرّيعيّ بالضّرورة يقوم على وجهين: جبائيّ وتوزيعيّ، يستخدم التّوزيع لإعادة إنتاج علاقات الولاء والتّبعيّة، **واستبعاد إمكان بناء علاقات مواطنة قائمة على الحقّ والرقابة والمساءلة**، إنّ فكرة الرّيع/التّوزيع هي نقيض فكرة العمل المنتج/الضريبة من حيث هما شكلان لعلاقة الحاكم بالمحكوم، حيث الضريبة ركن من أركان النّظام

الدّيمقراطيّ والمساءلة في الدّولة المدنيّة الحديثة، أمّا توزيع حصص من الرّيع على الرّعايا فهو عكس ذلك، الضّريبة تشكّل أساس حقّ المواطن في ممارسة الرّقابة والمساءلة على الحاكم، وتوزيع حصّة من الرّيع يجدّد تبعيّة الرّعايا للحاكم. ويعتبر توزيع المنافع على نطاق واسع وبشكل ممأسس، بمثابة تعميم للسّلوك الرّيعي في المجتمع، ما يعني أنّ المواطن بإمكانه الحصول على منافع لقاء ولائه أو انتمائه الضّيق، أو انتمائه العام للدّولة، دون أن يبذل جهدا محددا لقاء ذلك (أديب نعمة، 2001).

فشهدنا ميلاد مفاهيم جديدة في المجتمع الجزائريّ "أصحاب الشكارة "و "الأثرياء الجدد" لوصف هؤلاء الأفراد الّذين ظهروا في السّاحة الاقتصاديّة وحتّى السّياسيّة فجأة بأملاك ومصانع لا يعرف مصدرها المالي.

يعتبر ارتفاع العائدات النّفطيّة في الجزائر مؤشّرا واضحا عن حجم التّداخل بين الاقتصاديّ والسّياسيّ، حيث أنّ كلّ المخطّطات والبرامج التّنمويّة جرت في سياق هذا التّداخل، والّذي أدّى إلى تقويّة شبكات الرّعاية والزّبونيّة، وإذا اعتبرنا هذه الأخيرة متلازمات لأنماط إنتاج متفصلة ومصاحبات سلوكيّة لمرحلة من التّحول، فإنّ منافعها قد ظهرت على النّخبة الحاكمة بشكل جليّ (براهيمي، 2001).

تظهر جليّا هذه الخاصيّة في بناء الفرد الجزائريّ لصورة النّظام الحاكم، إذ تبرز هذه المواصفات من خلال العبارات والألفاظ المتداولة في عمق المجتمع الجزائريّ، كعبارة "هم وأبناؤهم "، وهنا الإشارة للمسؤولين الجزائريين وأبناؤهم المستفيدين من الثّروات، كما عمّقت التّكنولوجيّات الحديثة [1] في فضح المستور فأصبحت صفحات شبكات التّواصل الاجتماعيّ كمنصات لنشر صور أبناء المسؤولين في منازل وفنادق فخمة توضيح رفاهيّة هؤلاء مقارنة بالمستوى المعيشي للشّاب الجزائريّ البسيط.

إنّ هذا التّداخل بين السّلطة والثّروة هو ما أفرز انتظام النّهب حسب تعبير " لويس مارتيناز" بواسطة الشّبكات الزّبائنيّة والرّعويّة، من طرف الزّمرة الحاكمة وحاشيتها في

[1] ظهرت صفحات الكترونيّة تلاحق صور المسؤول الجزائريّ وأبناؤه وممارساتهم وممتلكاتهم مثلا: صفحة الفايسبوك "AMIR. DZ"، وبعض الصّفحات لأحياء أو مناطق معيّنة مثلا: أولاد البرج، وغيرها من الصّفحات.

السّلطة، في ظل التّوجّه الاستهلاكيّ، وما صاحبه من استثمارات بالغة التّكليف في مشاريع تزيينية، ومراكز ترفيهيّة باذخة (حيدوسي، 1997).

**خاتمة**

لا تنحصر المواطنة على مجموع الحقوق والواجبات أو على علاقة خاصّة ومتفرّدة للمشاركة السّياسيّة. فهي في آن واحد مقوم ونتيجة للتّنشئة الاجتماعيّة للفرد. فالعيش في مجتمع ديمقراطيّ، هو العيش في مجتمع يكون فيه الأخلاق، والعادات والآداب، والعلاقات بين النّاس، وأماكن اللّقاء (المقاهي، الشّوارع، الأماكن في القرى والأحياء)، والمجموعات المحليّة منظّمة حول فكرة أنّ الرّابط الاجتماعيّ مبني أو يقوم على ما أسماه أو أطلق عليه "طوكفيل"(Tocqueville) في كتابه "من الدّيمقراطيّة في أمريكا " ( De la démocratie en Amérique)، "العدالة في الشّروط " ( l'égalité des conditions)، مهما كان عدم التّكافؤ المادي أو العنف الّذي يحيطها أو يحدّق بها، مجتمع ديمقراطيّ يتوضّح أو يعرّف قبل كلّ شيء كمجتمع غير مقسّم بسلم تدرجيّ ( Non hiérarchique)، العدالة هي المبدأ الّذي تبنى عليه إيديولوجيّة الدّيمقراطيّة .

بالتّالي فإنّ المواطنة هي الّتي تحدّد العلاقات الّتي تربط أفراد المجتمع مع المؤسّسات السّياسيّة ومع الحياة السّياسيّة فهي تمثّل البعد أساسي للمشاركة السّياسيّة ومن جهة أخرى المواطنة تضمّ الصّيرورات والقوانين الاجتماعيّة الّتي من خلالها الفرد معترف به كعضو من الجسد الاجتماعيّ.

**المراجع**

1.أديب نعمة، 2001. الدّولة الغنائميّة والرّبيع العربي، دار الفارابي للنّشر، بيروت، ص 101.

2.حيدوسي غازي، 1997. الجزائر: التّحرير النّاقص، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطّليعة، بيروت.

3.عبد الحميد براهيمي، 2001. في أصل الأزمة الجزائريّة: 1953-1999، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

4.سمير مرقس، 2006. المواطنة والتغيير: تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، دار الشروق الدولية.

5.محمد حليم ليمام، 2011. ظاهرة الفساد السّياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ص 177.

6.كوينتين دو لافيكتورا ،2013. مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرمارس، ترجمة نور الدين علوش، مجلة اضافات، العدد 22 ربيع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 51.

7.علي خليفة الكواري، 2004. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 17.

8.على ليلة، 2013. المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 235، الطبعة 1، مجلد 1.

9. Gaucher C., 1999. *Citoyenneté et identité sociale*, in *sociologie et société*, vol 31, n 02, p 193.

10. Cherfaoui Z., 2011. *Tout faire pour provoquer un changement pacifique*, entretien avec : Mokrane Ait Larbi, *Elwatan*, n 6171, date 09/02/ 2011

11. Cherfaoui Z., 2011. *L'émeute est parfois due à un sursaut de dignité*, entretien avec abdesselam ali –rachedi, *Elwatan* ; n 6152, Mardi 18 janvier 2011.

12. Schnapper D., Bachelier C., 2000. *Qu'est –est ce que la citoyenneté*, Paris, Gallimard, p 11.

13. Steenbergen B. V., 1996. *The condition of citizenship,* in: Bart Van Steenbergen (ed), *The condition of citizenship*, London: sage, pp 1-9.

*14.* Walzer M., 1990. *Citizenship*, in: Terence Ball et.al. (eds.), *Political Innovation, pp. 213-217.*